

## حزب جديد للسلطة في موريتانيا.. المكونات والأهداف

الخليج 27-9-2007

نواكشوط - المختار السالم:

كانت "الخليج" تفردت بنشر أخبار عزم السلطات الموريتانية الجديدة تأسيس حزب جديد للسلطة في بلادها، تنصهر فيه مكونات الأغلبية الرئاسية الجديدة. ومع الإعلان رسمياً مؤخراً عن السعي لتأسيس هذا الحزب، وإسناد تلك المهمة لأحد أبرز وزراء الحكومة، تبقى الخريطة السياسية للحزب الجديد مبهمة برغم الجدول الدائر ليل نهار بشأن الحزب الجديد. "الخليج" من خلال هذا الموضوع، تقدم رؤية عن مكونات وآليات الحزب الجديد، ومواقف الأطراف المختلفة منه في الساحة الموريتانية. كانت معرفة موريتانيا بالأحزاب السياسية مبكرة نسبياً، فقد شهدت موريتانيا أحزاباً سياسية منذ مطلع القرن الماضي، تراوحت أدوارها السياسية بين المولاة المطلقة، والمعارضة الساخنة. وفي حين عمدت السلطات الاستعمارية بداية القرن الماضي، إلى تفريخ أحزاب من القوى السياسية الموالية لها بهدف جمع شتات تلك القوى ما يمكنها من تمرير سياساتها، كانت أحزاب المعارضة الداعية إلى الاستقلال أو الوحدة مع المغرب تعرف طريقها إلى الرأي العام أو إلى القمع والسجون والمنافي، لينتهي ذلك التنوع الحزب "البداية" إلى الاندماج فيما عرف بـ "حزب الشعب" الذي أصبح الحزب الحاكم ما بين 1961 و1978 تاريخ الإطاحة بمؤسس هذا الحزب الرئيس المختار ولد داداه، الملقب بـ "أبو الاستقلال" و"أبو الأمة".

في هذه الفترة تسيد العسكر مقاليد السلطة في البلاد، ومع تنامي وجود الأحزاب الأيديولوجية (الناصريون، البعثيون، الشيوعيون)، لجأت السلطات العسكرية (اللجنة العسكرية للإنقاذ الوطني)، إلى تأسيس حزب "هياكل تهذيب الجماهير"، التنظيم الأسوأ ذكراً في تاريخ التشكيلات السياسية في البلاد. التنظيم ظل ساري المفعول، كجهاز سياسي توجيهي، وكجهاز أمني شعبي فعال، إلى أن بدأت التجربة التعددية في أوائل التسعينات (1991)، حيث شهدت الساحة ميلاد العديد من الأحزاب ذات المرجعية الأيديولوجية والاجتماعية والعرقية، إلا أن ذلك لم يمنع الموريتانيين من الوقوع مجدداً في "فخ الحزب الواحد"، بعد أن امتص "الحزب الجمهوري الديمقراطي الاجتماعي"، أغلب القوى والتشكيلات السياسية باعتباره "حزب السلطة"، والطريق الوحيد للحصول على التعيينات والامتيازات التي توفرها الدولة. ومع عودة العسكر في انقلاب 3 أغسطس/ آب 2005، تخلى العسكر عن الأحزاب السياسية، وأعلن وقوفه على مسافة واحدة منها، وكان ذلك من عوامل ميلاد موجة جديدة من الأحزاب ذات الوزن المختلف. وفي الانتخابات البلدية والتشريعية والرئاسية الماضية، لم يستطع أي حزب فرض نفسه كقوة سياسية أولى في البلاد، فقد حصل حزب تكتل القوى الديمقراطية على 16% من أصوات الناخبين، تلاه حزب اتحاد قوى التقدم والحزب الجمهوري، والتحالف الشعبي، وحزب التيار الإسلامي، بينما احتل المستقلون المرتبة الأولى محققين نسبة تقارب 45% من أصوات الناخبين. هذه البنية الحزبية، لم تكن مريحة من الناحية النفسية لنظام ولد الشيخ عبد الله الذي فاز في الانتخابات الرئاسية (25 مارس الماضي)، وكان من الجلي أن "المستقلين" الذين يمثلون القوى الأولى في غرفتي البرلمان (الجمعية الوطنية بـ 41 نائباً مستقلاً من أصل 95، ومجلس الشيوخ بـ 41 نائباً مستقلاً من أصل 56)، يمثلون العمود الفقري الذي يؤمن أغلبية برلمانية للرئيس الجديد لتمرير مشاريعه عبر المؤسسة التشريعية.

ولأن هؤلاء المستقلين لا يربطون بغير الاسم، والولاء لولد الشيخ عبد الله في الانتخابات الرئاسية الماضية، فإنهم كانوا مصدر القلق الرئيسي للنظام الجديد على اعتبار أنه لا بد من بنية سياسية تجمع هؤلاء لتوفير الاستقرار في الولاية المدنية الجديدة من حكم البلاد.

ونظراً إلى أن المستقلين يملكون "الأغلبية المطلقة" في "غرفة مجلس الشيوخ"، فإنهم يملكون "الأغلبية النسبية" فقط في "غرفة الجمعية الوطنية"، الغرفة الأهم في البرلمان الموريتاني، وهذا ما جعل تفكير السلطات في حزبها الجديد يتجاوز وجود حزب لـ "المستقلين"، إلى حزب للأغلبية الرئاسية. وفي هذه الحالة لا مناص من استخدام كافة الأوراق السياسية لسحب "رصيد" السلطة في الأحزاب الأخرى، وإلحاقه بالحزب الجديد، وبذلك يتمتع هذا الحزب بالأغلبية المطلقة في غرفتي البرلمان، كما أنه سيهيمن من حيث اتساع خطابه وتأثيره في الداخل على أغلبية البلاد. ويعتد قيادي بارز في هذه الحزب (تحت التأسيس) المزاي التي يتوخاها النظام من الحزب في النقاط التالية:

حسم مسألة الأغلبية البرلمانية في "جناس" حزبي واحد، ما يوفر تمرير القرار التشريعي عبر أوامر قيادة

موحدة.

جمع أكبر قدر ممكن من المناصرين لبرنامج الرئيس المنتخب، وسهولة التعامل مع قيادة حزبية واحدة ستكون بالوعة لتصريف القرارات السياسية، والدفاع عن سياسات الحكومة وخططها الإنمائية.

وجود منفذ متماسك شعبيا وإعلاميا في مواجهة الأداء القوي والمتنامي لائتلاف أحزاب المعارضة.

الهيمنة على الرأي العام المحلي عبر جهاز سياسي متعدد المشارب، بإمكانه التأثير السريع والفعال في بنية اجتماعية محكومة بعوامل أثنية وقبلية متشابكة.

سحب البساط من أي "قوة سياسية" محتملة الظهور بشكل مفاجئ، بسبب الاستياء الواسع في قطاعات مختلفة من أجهزة الدولة (الجيش، الأمن، القوى المدنية الصامتة).

ولكن إذا عرفت "المزايا"، هانت "الوسيلة"، فما هي الوسيلة التي ستمكن السلطات الموريتانية الجديدة من بناء حزبها الرئاسي بحيث يخلف التشكيلات الكبيرة التي هيمنت في العقود الأربعة الماضية من عمر الدولة، ومكنت من "حكم مريح" لطبقة الحكام التي تعاقبت على السلطة في البلاد.

الوزير يحيى ولد الواقف، الأمين العام لرئاسة الجمهورية، المكلف بالتنسيق بين مكونات الحزب الجديد، لا يفارق مذكرته وهو يتجول من اجتماع إلى آخر بالسياسيين والفاعلين من أطر، وذلك ما بين فندق وآخر وبين بيوتات كبار الشخصيات المرجعية، ويبدو من خارطة تحرك ولد الواقف أنه يستهدف التشكيلات التالية: مجموعة المستقلين: وتتمتع ب 82 نائبا برلمانيا، ومجموعة كبيرة من عمد البلديات، (أكثر من 60% من بلديات البلاد). وهذه المجموعة تتشكل من شخصيات اعتبارية، وأطر، ومسؤولين، ووزراء، ورؤساء وزراء سابقين، وعدد من ضباط الجيش والدوائر الأمنية السابقين، وشيوخ قبائل وطوائف، وقادة مشيخات دينية. مجموعة النيجر: وهو اسم يطلق على الأطر والشخصيات التي كانت تعمل في دولة النيجر كخبراء، وأساتذة، وغير ذلك، وهؤلاء يشكلون السند القوي للرئيس ولد الشيخ عبد الله على اعتبار العلاقة الوثيقة التي تربطه بهم حيث كان يعمل هو نفسه خبيرا اقتصاديا في دولة النيجر لمدة 14 عاما، بنى خلالها صداقات قوية مع شخصيات وخبراء موريتانيين، عاملين في مختلف الدول لعربية والإفريقية.

ومن أبرز وجوه هذه المجموعة، عبد الرحمن ولد حم فزاز، وزير الاقتصاد والمالية الحالي، والخليل النحوي، الشاعر والمثقف (مستشار رئيسي حاليا برئاسة الجمهورية)، وسيدي محمد ولد أمجار، مدير ديوان الرئاسة حاليا، ورجل الأعمال المصطفى لمام الشافعي، وكذلك شخصيات ذات وزن اجتماعي وقلبي مهم. مجموعة المبادرات المستقلة: وهي تتركز على مجموعة من الشخصيات والوجهاء، دعمت ترشح ولد الشيخ عبد الله في الرئاسيات الماضية، وتضم عددا كبيرا من السياسيين والمثقفين والإعلاميين والأكاديميين، الذين رأوا في المبادرات إطارا مناسباً للتعبير عن دعمهم ومساندتهم للرئيس خارج الأطر الحزبية والقبلية.

ومن أبرز هؤلاء، المثقف والإعلامي البارز، أحمد باب ولد مسكه، والأكاديمي إدومو ولد محمد الأمين، والكاتب الصحفي، عبد الله محمود باه، وأساتذة جامعيين وخبراء اقتصاديون وماليون، ومثقفون من اتجاهات شتى.

وتمثل هذه المجموعة، القوة الثقافية والعلمية، للرئيس ولد الشيخ عبد الله، وتتحو في أغلب توجهاتها منحنى تكنوقراطيا، وتمثل إلى جانب المجموعة السابقة، الجزء الأكثر نفاذة في محيط الحكم الجديد.

منسقيات المستقلين: وهي مجموعة التشكيلات السياسية ذات الطابع التقليدي والقبلي، وتشكلت في عهد المجلس العسكري، ومن أبرز قياداتها، سيدي ولد الداوي، ولمرابط سيدي محمود، وزير الداخلية السابق، ورجل الأعمال حابه ولد محمد فال، ورجل الأعمال بمنبه ولد سيدي بادي.

كتلة الزين ولد زيدان: وهم مجموعة من السياسيين، ورجال القبائل، والمسؤولين السابقين تخدقت خلف رئيس الوزراء الزين ولد زيدان في الانتخابات الرئاسية الماضية وحصلت على نسبة 15% من مجموع الأصوات المعبر عنها في الانتخابات الرئاسية. وكانت هذه المجموعة تنوي تشكيل حزبها الخاص بها، إلا أنها، وكما أبلغت "الخليج" بذلك قررت بأوامر من رئيس الوزراء الانضمام للحزب الرئاسي.

طاقم المرحلة الانتقالية: وهو تعبير جديد يطلق على الوزراء والمسؤولين الذين أداروا المرحلة الانتقالية الماضية، وكان القائمون على تأسيس الحزب الجديد قد أعلنوا رغبتهم في ضم هذا الطاقم إلى الحزب وذلك لاعتبارات منها ما يتمتع به أفراد الطاقم الانتقالي من احترام في الشارع، وكذلك التأثير الذي بناه هؤلاء المسؤولون طيلة توليه الحكم في الفترة الانتقالية. ومن أبرز هذا الطاقم رئيس الوزراء السابق سيدي محمد ولد بوبكر، ووزير الاقتصاد محمد ولد العابد.

الميثاقون: وهم مجموعة الشخصيات والأطر والقيادات الحزبية التي قررت الانسحاب من كتلة "الميثاق" الذي تأسس قبيل الرئاسيات الماضية، وضم حوالي 18 حزبا وتشكيلا سياسيا، أهمها أحزاب الأغلبية الرئاسية في عهد ولد الطابع.

ولا يعرف حتى الآن حجم الانسحابات باتجاه الحزب الرئاسي من هذه المجموعة، ولكن المؤشرات الأولية تدل على أن تلك الانسحابات ستكون قاتلة لبعض التشكيلات السياسية.

فانسحاب شخصية مثل بيجل ولد حميد، القطب القوي لنظام ولد الطابع، وانضمامه لمبادرة تشكيل الحزب الرئاسي الجديد، يمكن أن تكون مؤشرا على ما قد تتعرض له أحزاب الأغلبية الرئاسية الأخرى، كالاتحاد

من أجل الديمقراطية والتقدم، الذي تقوده الناهة بنت مكناس، والتجمع من أجل الديمقراطية والوحدة، الذي يقوده أحمد ولد سيدي باب.

هذه هي المكونات الرئيسية السبع لحزب السلطة الجديد في موريتانيا، ويلاحظ من تركيبها أنها "تشكيلة شمولية"، من حيث التنوع المجتمعي قريبا وعرقيا وجهويا، وكذلك التنوع السياسي، من حيث الخلفية الأيديولوجية.

أما عن الانسجام في ما بين تشكيلات هذا "الموزاييك" القبلي السياسي المالي، فلا يرى الكثيرون أنه سيطر مشكلة كبيرة على الأقل في السنوات الثلاث القادمة التي هي "منطقة زمنية خالية انتخابيا"، إذ أن مواسم الانتخابات في موريتانيا كما دلت على ذلك التجارب السابقة، هي المغذي الأول للصراعات داخل التشكيلات السياسية، وما عدا ذلك يتجه الصراع على المناصب إلى مراكز السلطة بدل مقرات الأحزاب.

ولكن السؤال المركزي المطروح في الساحة السياسية الموريتانية هو: هل سيكون الحزب الرئاسي الجديد "حزبا للدولة"، أو "حزبا للرئاسة"، قادراً بقوة الدولة، على تحطيم الكيانات الحزبية الأخرى، وبالتالي إفراغ التجربة الديمقراطية في البلاد من ثرائها الحزبي، أو بتعبير آخر القضاء على التعددية الحزبية بواسطة "حزب كبير" يتوفر على كل آليات السيطرة الانتخابية ماليا وسلطويا؟

إن نواقيس الخطر من هذا الحزب ما فتئت تدق من كل الجهات، بل من الطريف أن الصوت الأبرز بينها جاء من داخل الأغلبية الرئاسية، حين هاجم مسعود ولد بلخير، رئيس الجمعية الوطنية (البرلمان)، وقطب الأغلبية الرئاسية، فكرة إنشاء حزب للدولة، واعتبرها فكرة مدمرة للديمقراطية الوليدة في البلاد. وعلى نفس المنوال، عذف حزب الصواب (الأغلبية)، معتبرا أن خطوة تأسيس حزب خاص بالسلطة معروفة ولا تحتاج لدليل لأن مثل تلك التجارب الحزبية يعرفها الشعب الموريتاني وتعتبر مؤلمة.

ولأن أحزاب السلطة في موريتانيا ارتبطت بالفساد، فقد كان ذلك مثار جدل حتى بين الشخصيات العاملة حاليا على تأسيس الحزب الجديد، فقد نقلت مصادر صحفية مطلعة عن النجاشي ولد يب، رجل الأعمال المعروف، قوله في اجتماع بحضور الوزير ولد الواقف "بأن كل أفراد الشعب الموريتاني يصفوننا بأننا رموز النظام السابق، وكذلك رموز الفساد، وأن هذه التسميات ستكون لصيقة بالحزب المزعم إنشاؤه"، مضيفا "من يريد أن تلتصق به هذه الصفة فليتنضم إلى هذا الحزب".

وبطبيعة الحال كانت كلمة أحزاب المعارضة شبه مجمعة على الموقف من حزب السلطة الجديد، فقد قال ولد داداه الأسبوع الماضي، إنه أبدى تخوفه للرئيس ولد الشيخ عبد الله من تشكيل حزب ينسب للدولة. وقال محمد ولد مولود، رئيس حزب اتحاد قوى التقدم، ثاني أكبر أحزاب البرلمان، بعيد اجتماع ضمه مع الرئيس ولد الشيخ عبد الله مؤخرا "لقد تعلمنا من التجربة السياسية القصيرة لموريتانيا منذ الاستقلال، أن غالبية السياسيين تلهث دائما وراء حزب السلطة وهو ما يشكل تهديدا لمفهوم التعددية السياسية وممارسة الديمقراطية الحقيقية، بل ويكرس الأحادية واحتكار السلطة".

ولكن قادة الحزب، ومن يعملون في الكواليس لتأسيسه، لا يرون هذه الصورة القادمة لحزب السلطة الجديد في موريتانيا، ويعربون في أحاديثهم الخاصة عن شعورهم بالخيبة من الانتقادات الموجهة للحزب المنتظر، معتبرين ذلك خطابا غير ديمقراطي.

ومن أبرز هؤلاء، يحيى ولد عبد القهار، رئيس كتلة الأغلبية في مجلس الشيوخ، والذي قلل من أهمية الجدل الدائر حاليا حول "حزب الدولة" ومدى تأثير وقوف الرئيس خلفه معتبرا أن الدستور واضح في تعاطيه مع المسألة حيث يحظر على الرئيس قيادة أي حزب سياسي لكنه لا يمنعه من الانتماء للأحزاب.

ووصل الجدل بشأن حزب السلطة الجديد في موريتانيا، حد بحث موضوعه من طرف الرئيس ولد الشيخ عبد الله مع قادة الكتل السياسية المعارضة وذلك في اجتماعات منفصلة، سعى ولد الشيخ عبد الله من خلالها إلى طمأنة قادة هذه الأحزاب إلى أن الحزب الجديد لن يكون على غرار الأحزاب الحاكمة سابقا. ونقلت قيادات المعارضة الموريتانية عن الرئيس ولد الشيخ عبد الله قوله إن الحزب الجديد الذي تعتمز الأغلبية الرئاسية تشكيله لن يكون "حزب الدولة"، وإنما "جاء لتنظيم صفوف الأغلبية الرئاسية قصد ضبطها ليس إلا".

وأكد ولد الشيخ عبد الله "أنه سيقى فوق الأحزاب وسيقفي حكما بينها وبين الناس كما تقتضي ذلك وظيفته السامية"، وذلك حسب ما نقل عنه زعيم المعارض أحمد ولد داداه.

ويرى المحلل السياسي محمد ولد سيدي يعرف، أن مؤسسي حزب السلطة الجديد أمام تحد كبير يتمثل في إقناع الرأي العام والتشكيلات السياسية الأخرى، بأن الحزب لن ينتهج أسلوب الأحزاب الحاكمة سابقا، وأنه سيكون حزبا منحاذا لصالح الشارع بدل تطويعه (الشارع) وتدجينه لصالح السلطة.

ويضيف أنه من الصعب الإفلات من تكرار التجارب السابقة في هذا المجال، موضحا أن هناك أكثر من 30 حزبا صغيرا ومتوسطا تدعم ولد الشيخ عبد الله، وسيكون وجود هذه الأحزاب إلى جانب حزب السلطة شبيها بوجود أحزاب الأغلبية الرئاسية السابقة إلى جانب الحزب الجمهوري، حيث طابقت في السياسة والتصرف لدرجة لم يعد أي مراقب قادر على التمييز بينها وبين الحزب الحاكم سوى في اللاتفات المتعلقة على مقر هذا الحزب أو ذاك.

ويبقى رهان مؤسسي الحزب الجديد في نجاحهم في اختيار قيادة مقبولة لهذا الحزب من طرف الرأي العام الموريتاني لتبديد الصورة النمطية عن حزب السلطة كونه حزب "فساد وتكميم أفواه". ولكن ذلك سيكون صعبا بالنظر إلى أن الطبقة السياسية الفاعلة حاليا في البلاد بشكل عام هي نفسها الطبقة التي عرفت منذ أربعة عقود كواجهة للعمل الجماهيري والسياسي، وذلك بفعل عوامل اجتماعية ومدنية.

إن الجميع في موريتانيا حاليا يحمل اعتقادا مفاده أن حزب السلطة الجديد ليس إلا "نسخة كربونية"، حتى أقل بريقا من أحزاب السلطة السابقة، وهذا تحد في حد ذاته سيلقي عبئا كبيرا على "الرئيس التكنوقراطي" الذي وصل بالحكم بأصوات الموريتانيين الذين قال العقيد ولد فال إنهم "راغبون بالتغيير على أن لا يطال ذلك التغيير أحدا منهم".